

الديمقراطية التشاركية مدخل لتفعيل دور المواطن في التسيير المحلي

Participatory democracy as an entry point for activating citizens' role in local governance



د. مليكة جرمولي^{*}، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل – الجزائر

Dr. Malika DJERMOULI, Mohamed Seddik Ben Yahia University,
Jijel, Algeria

تاريخ الاستلام: 2022/12/21 تاريخ القبول للنشر: 2023/03/10 تاريخ النشر: 2023/06/30.



ملخص:

يشكل المواطن الحلقة الأساسية في أي عملية تنموية، فهو المستهدف من خلال الخدمات التي تقدمها الدولة والتي تعمل على تحقيق رضاه بشكل مستمر، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، ومع ظهور الديمقراطية التشاركية أصبح المواطن لا تنته وظيفته في مجرد الانتخاب بل أصبح أكثر انخراط من ذي قبل في عملية التنمية بشكل يجعله حاضرا فيها في مختلف مراحلها من التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة، على مستوى الجماعات الإقليمية، ليصبح بذلك المواطن ليس فقط هدف التنمية بل هو الأداة وهو الشريك الذي ينبغي أن تعول عليه الجماعات الإقليمية في التسيير المحلي. سيكون هذا موضوع ورقة بحثنا والتي ستركز على دور المواطن كشريك في التسيير المحلي وفي التنمية المحلية من خلال الديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، التسيير المحلي التشاركي، المواطنة، مشاركة المواطن.

Abstract: Citizens constitute the main link in any development process, where they are targeted through the services provided by the State that work to achieve their satisfaction on an ongoing basis. Ensuring sustainable development. With the emergence of participatory democracy, citizens do not end their job of merely electing but are more involved than ever before in the development process in such a way that they are present at various stages of planning, implementation and follow-up at the level of regional communities, thus making citizens not only the goal of development but also the instrument and partner on which regional communities should count in local governance. This will be the subject of our paper, which will focus on citizens' role as partners in local governance and development through participatory democracy.

Keywords: Participatory democracy, participatory local governance, citizenship, citizen participation.

مقدمة:

تزداد أهمية انخراط المواطن في شؤونه العامة يوما بعد يوم، فمع تطور مفهوم الديمقراطية من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية، فإن ذلك منح أدوارا جديدة للمواطن تفوق وبشكل كبير أدواره التقليدية، سواء من حيث فاعليتها أو فعاليتها، وهذا بفضل تعدد أبعادها وتنوعها. ولقد جاء هذا التحول في ظل ظروف كانت في الواقع هي السبب في جعل الديمقراطية التشاركية أمر لا بد منه. حيث بفضلها أصبح ينظر للمواطن على أنه الفاعل الأساسي، سواء كفرد أو داخل تنظيم أو مؤسسة، في تسيير شؤونه العامة اليومية، فبعدما أخفقت الديمقراطية التمثيلية في تحقيق الخدمات بالمستوى المطلوب وبما يتماشى وتطلعات المواطن، فلم يبقى لتحقيق رضا هذا الأخير إلا إشراكه في عملية صنع القرار وصناعة السياسة العامة وتنفيذها بل ومتابعتها ورقابتها. ومع الوقت أثبتت تجارب الديمقراطية أنه على المواطن أن يكون ليس فقط مجرد مستفيد من الخدمة العمومية بل هو صانع سياساتها ومشاريعها ومتابع ومراقب لعملية تنفيذها.

وستركز ورقة بحثنا على الدور الذي أصبح يؤديه المواطن في التسيير العمومي بفضل تطبيق الديمقراطية التشاركية. وبناء على ذلك تتمحور إشكاليتنا في: **كيف تساهم الديمقراطية التشاركية في تفعيل دور المواطن في تسيير شؤونه المحلية؟**

ومنه تساؤلنا الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالديمقراطية التشاركية وما هي أسباب ظهورها وكيف يتم ممارستها؟
- كيف ساهمت الديمقراطية التشاركية في تفعيل دور المواطن في التسيير المحلي؟
- ما هي الأدوار التي يؤديها المواطن خلال مشاركته في تسيير شؤونه المحلية؟ وأين تكمن أهميتها؟

تتمثل فرضية دراستنا في: **كلما تم توسيع تطبيق الديمقراطية التشاركية كلما زادت أدوار المواطن في تسيير شؤونه المحلية.**

ولقد تم الاستعانة في بحثنا هذا بالمنهج الوصفي وصف الديمقراطية التشاركية وتحليل الظروف التي أدت إلى الأخذ بها ووصف وتحليل مختلف أدوار المواطن التي أصبح يؤديها بفضل مشاركته في تسيير شؤونه المحلية. مع الإشارة إلى بعض النماذج التي طبقت فيها.

وتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية**المبحث الثاني: أهمية مشاركة المواطن في التسيير المحلي****الخاتمة**

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية

يتطلب الحديث عن أهمية الأدوار التي يؤديها المواطن بمشاركته في تسيير شؤونه العامة تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية، والتي من خلالها تم منح فرص في إثبات قدراته في المشاركة في رسم السياسات العامة ومتابعتها، بما سمح للإدارة والسلطة العمومية من الاستفادة من إمكانياته وخبراته.

حيث بعد الدور المحدود الذي كان يمارسه في الديمقراطية التمثيلية، والتي يكتفي من خلالها بالتعبير عن رأيه بمجرد ممارسته لحقه الانتخابي دوريا، أصبح مع الديمقراطية التشاركية هو المحور الأساسي في رسم السياسات المحلية وتنفيذها، لذلك لا بد من تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية والتي بفضلها أصبح المواطن يلعب أدوارا أساسية في عملية رسم السياسات التي تحقق له التنمية المنشودة بما يحقق رضاه.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

كانت الديمقراطية، منذ بداية تطبيقها في المجتمعات الغربية، غير مكتملة، فلم تشكل تلك الديمقراطية التي يشارك فيها الجميع في اتخاذ القرارات العامة أو ما يعني حكم الشعب بنفسه، بما يعبر عن المعنى الحقيقي لكلمة الديمقراطية. وهو ما فتح المجال لإعادة النظر في تعريفها وفي تطويرها، وهو ما نتج عنه ظهور مفهومها الديمقراطية التشاركية، والتي يشارك من خلالها المواطن فعلا في رسم السياسات التي تحقق له مصالحه. وهو ما سنتطرق إليه في العناصر التي سنتناولها في هذا المحور.

الفرع الأول: ظهور الديمقراطية التشاركية: كان ظهور الديمقراطية التشاركية أمرا حتميا، بل واضحا منذ الممارسات الأولى للديمقراطية التمثيلية. حيث جاءت الديمقراطية التشاركية نتيجة لإخفاق الشكل السابق، وإن كان ظهور هذا مع بداية القرن الجديد إلا أن فكرة وجود نقص وتقصير في الديمقراطية التمثيلية وضرورة تطوير مفهومها قد بدأت ملامحه منذ النصف الثاني من القرن الماضي.

إن النقص الذي يعرفه مفهوم الديمقراطية التمثيلية جعلها لا تعبر عن الديمقراطية الحقيقية، وهو ما تنبه له العديد من الباحثين. بل وكان ذلك واضحا حتى في بعض التعاريف القديمة الواردة عنها، ففي التعريف الذي قدمه الباحث الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter منذ سنة 1942 حيث يقول "أنها لن تكون أكثر من آلية تضمن اختيار النخب الحاكمة من خلال المنافسة الانتخابية". ومنه ومن هذا المنظور، ينبغي أن يقتصر دور المواطن على مجرد عملية انتخاب القادة فقط. ليكون لهؤلاء القادة لوحدهم مهمة وحق ممارسة السياسة. وبذلك ستكون السياسة ممارسة مقتصرة على المهنيين (محترفين) والجادين فيها فقط. وظلت ممارسة الديمقراطية مسألة معقدة للغاية. أما جعل منها مهمة لا يمكن تركها للمواطن العادي. بل وكان يعتبر أمر ممارستها من طرف المواطن سببا في تراجع مستوى هذا الأخير، على حد قول الباحث شومبيتر Schumpeter الذي أضاف "أن المواطن النموذجي، بمجرد انخراطه في السياسة، يتراجع إلى مستوى أداء عقلي متدنٍ". حيث يناقش ويحلل

الحقائق بسذاجة وبغير رشد، بل وإذا واجهته مسألة جدلية في مجال اهتماماته الحقيقية يؤكد أنه سيتصرف بشكل بدائي.⁽¹⁾

وهذا الأمر يعود لكونه غير مكون لمواجهة القضايا الجدلية ولا محترف في السياسة حتى يواجه مشاكل السياسة بعقلانية، ونظرا لذلك ولنقص تجاربه فإنه سيواجه المسائل كما ستمليه عليه فطرته لا عقله. ولهذا في هذه الحالة مشاركة المواطن يحب أن تبقى محدودة. وما يجب هو إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية في حد ذاتها من منظور مشاركة المواطن. لهذا اتجه التفكير نحو ديمقراطية تشاركية ينخرط فيها حتى المواطن العادي كون أن القرارات تخص حياته هو كمواطن عادي (نظريا وعمليا).

ولقد ظهر استعمال الكلمة لأول مرة في عام 1962 في الولايات المتحدة الأمريكية، كجزء من الحركات الطلابية التي تناضل من أجل الحقوق المدنية في إعلان بورت هورون "Declaration de Port Huron". ولحقها ذلك جهود علمية من خلال ظهور عدة أبحاث وجهود نظرية في العالم الأنجلو ساكسوني وهذا في فترة الستينيات، في حين لم يظهر أي استخدام للكلمة في أوروبا إلا أواخر التسعينيات. في حين عمليا كان ينبغي الانتظار لنهاية العقد الماضي لتظهر أول التجارب الواقعية لها في أمريكا اللاتينية.⁽²⁾ ثم في القارة الأمريكية بدأت كل من الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل) في تطبيق هذا النموذج منذ السبعينيات، خاصة في مدينة بورتو أليغري البرازيلية، والتي ظلت تشكل نموذجا راقيا عن الديمقراطية التشاركية. وانتقلت التجربة إلى أوروبا في فترة الثمانينيات، وأطلقت عليه بريطانيا تسمية الديمقراطية التداولية، كما طبقته ألمانيا (مدينة برلين)، واستعملت فرنسا تسمية الديمقراطية الجوارية للتعبير عنها بعد صدور قانون سنة 2002، الذي بفضلها أصبحت الديمقراطية التشاركية أساسا للتسيير المحلي.⁽³⁾

الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية: تعددت التعاريف التي قدمت في مفهوم الديمقراطية التشاركية، وسنتطرق لبعض منها لتوضيح هذا المفهوم. ويمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها: "جميع الآليات والسياسات والمناهج الرامية إلى إشراك المواطنين في عملية صنع القرار السياسي، حيث يمكن أن تكون هذه المشاركة مباشرة إلى حد ما، وشاملة إلى حد ما، ومهيكلية إلى حد ما، لكنها تهدف إلى تعزيز شرعية وفعالية العمل".⁽⁴⁾ فمن خلال هذا التعريف نفهم أن المشاركة تكون في صنع القرار السياسي، ليس كما كان في السابق،

(1) Hervé POURTOIS et John PITSEYS, « La démocratie participative en question », La revue nouvelle, n° 7, 2017, p 31, consulté le 21 novembre 2022, à 10:21, in <https://www.cairn.info/revue-nouvelle-2017-7-page-30.htm>.

(2) Loïc BLONDIAUX, « La démocratie participative : une réalité mouvante et un mouvement résistible », le 26 mars 2021, consulté le 21 novembre 2022, à 10h20, in <https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/279196-la-democratie-participative-par-loic-blondiaux>.

(3) مفيدة مقورة، "الديمقراطية التشاركية توجه جديدي لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2019، ص 225، 226.

(4) Loïc BLONDIAUX, Op.cit

حيث كانت تنتهي بمجرد التصويت على ممثلي الشعب. كما أن ذلك يكون نوعا ما مباشرا، كما لا يتطلب من المواطن التنظيم التام، بل يكفي أن يكون في أدنى مستويات من التنظيم.

كما تعني الديمقراطية التشاركية كذلك: "أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، أين يقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة، وهي مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة".⁽¹⁾ فهذا التعريف يربط مشاركة المواطن بما يتعلق بشؤونه والقرارات التي ستطبق عليه بالاعتماد على قدراته البناءة، والتي سنراها لاحقا في عنصر آخر من هذه الدراسة.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية "منهاجا يتم من خلاله صنع السياسات العامة وحل المشاكل، وتشجع المواطنين على المشاركة بنشاط في مناقشة مواضيع ترتبط بشكل مباشر بشؤونهم اليومية، وتفتح السبيل للاستماع للمواطنين والمجتمع، عن طريق الدخول معهم في الحوار وبذل الجهد من أجل سماع وجهات النظر المختلفة لهم"⁽²⁾. فمضيفه هذا التعريف هو أن المشاركة تعتمد على أسلوب الحوار وفتح النقاش بشكل مباشر مع المواطن حول شؤونه العامة ومشاكله. وتقوم الديمقراطية التشاركية على فكرة أنها يجب أن تسمح للمواطنين الأفراد بالمشاركة بعدة أشكال وبطرق عدة في اتخاذ القرار، من خلال العمليات التعاونية التي يجب أن تسهم في تطوير القرارات السياسية، والمشاركة في مؤتمر للمواطنين أو إنشاء إعداد ميزانية تشاركية، كما يجب أن تسمح لهم بالمشاركة في صنع القرارات من خلال المداولات العامة.

وبذلك، بتطبيق الديمقراطية التشاركية، لا ينبغي أن يقتصر دور المواطن على تعيين الحكام والتأثير عليهم، أو الموافقة على القرارات التي يتخذونها أو حتى تنظيم أنفسهم بشكل جماعي للضغط على هؤلاء الحكام فقط.⁽³⁾ بل ينبغي أن يكون المواطن جزءا من العملية الديمقراطية بشكل تام، والتي يتم من خلالها اتخاذ أي قرار يمس حياته وانشغالاته ومصالحه وثم متابعة تنفيذه بل وتعديله. ولذلك إلى جانب صانعي القرار التقليديين (أي الممثلين العموميين والخبراء وموظفي الخدمة المدنية والمنظمات الاجتماعية)، تتطلب الديمقراطية التشاركية نوعا جديدا من الفاعلين وهو "المواطن العادي". ويجري اختياره أحيانا عن طريق القرعة. كما أنه مع الديمقراطية التشاركية، لا يتم استدعاء هذا المواطن لمعرفة آراءه وتفضيلاته فقط، بل يتم استدعاؤه من أجل المشاركة في مناقشة مسألة تم طرحها للنقاش مع المواطنين الآخرين، أو على الأقل مع الجهات الفاعلة الأخرى في الحياة العامة (الممثلون والمسؤولون والجمعيات والخبراء). وبهذه الطريقة، يمكن للمواطنين المعنيين بناء آراء منطقية جماعية وتعاونية

⁽¹⁾ بلقاسم بلقاضي وآخرون، "الديمقراطية التشاركية كآلية أخلاقية لتسيير الجماعات المحلية-دراسة نموذج الميزانية التشاركية لتجارب عبر الدول"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، أبريل 2022، ص 756.

⁽²⁾ وليد مزغيش، "الديمقراطية التشاركية الرقمية والحكم الرشيد على ضوء برنامج كابدال- دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية الجزائر -نموذجا"، مجلة التراث، المجلد 10، العدد 4، 2020، ص 100.

⁽³⁾ Hervé POURTOIS et John PITSEYS, Op.cit.p 31.

حول الصالح العام، والتي من المأمول أن تساهم في تقديم المعلومات الصحيحة من أجل اتخاذ القرارات اللازمة.⁽¹⁾ وهو ما يجعل القرار أكثر واقعية وارتباطا بالطموح والمطالب الحقيقية للمواطن.

وفيالممارسة العملية نجد عدة نماذج للديمقراطية والتسيير التشاركي حيث نجدالتخطيط التشاركي Community planning في إنجلترا، وهيئة المحلفين المواطنين jury-citoyens في ألمانيا، والميزانية التشاركية budget participatifs في البرازيل، ومجالس المقاطعات contrats et conseils de quartier في فرنسا، وتنظيم جماعات محلية Community organizing في رومانيا وغيرها.⁽²⁾

والديمقراطية التشاركية إجرائيا، تقوم على عدة نقاط أهمها:

- تبني مفهوم الديمقراطية من الأسفل.
- ليست بديلا عن الديمقراطية التمثيلية بل مكملة لها.
- تقوم على التفاعل المباشر والنشط، بين المواطن ونوابه، وبين المواطن ومشاكله.
- الدور البارز للمستوى المحلي فيما يتعلق بآليات تنفيذها.
- القيام على مبدأ المشاركة المواطنة، للسماح بالاندماج في المجال السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.⁽³⁾

وما توصلنا إليه هو أن الديمقراطية لا تنتهي بالمشاركة في اختيار المواطنين للممثلين عنهم أو الضغط عليهم حتى لا يتخذوا قرارا أو ليتراجعوا عنه، بل هي ديمقراطية تعود للقاعدة في اتخاذ القرارات من خلال جعل المواطن طرفا وشريكا في مناقشة ما يهمه من مسائل ومشاكل يومية، حيث تأخذ مشاركته شكل حوار مباشر، من خلاله يتم الوصول للقرارات بل وتحديد حتى آليات تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

المطلب الثاني: أسباب ظهور الديمقراطية التشاركية وتعظيم دور المواطن

⁽¹⁾ Ibid.p 32.

⁽²⁾ لزهري بن عيسى، "مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية -قراءة في التجربة الجزائرية-"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 2، 2020، ص 190.

⁽³⁾ عبد الرزاق بوهلال، الهادي دوش، "مساهمة المواطن في تدبير الشأن المحلي: دراسة من منظور الديمقراطية التشاركية"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص 302.

تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور الديمقراطية التشاركية، وإن كانت في الأساس مرتبطة بالنقص الحاصل في تعريف الديمقراطية والديمقراطية التمثيلية، إلا أن الظروف التي عرفت عدة أنظمة سياسية ومؤسسات الدولة والمؤسسات المحلية هي من أدت بالمواطن لأن يصبح الدعامة الأساسية في تحقيق الديمقراطية، من خلال تفعيل دوره في المشاركة في تسيير شؤون ورسم سياساته وتنفيذها.

الفرع الأول: أسباب ظهور الديمقراطية التشاركية: ظهرت الديمقراطية التشاركية لعدة أسباب، وترتبط بمختلف مستويات ممارسة الديمقراطية، سواء كان ذلك على مستوى الدولة بشكل عام أو بالنسبة للمواطن أو المستوى المحلي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- على المستوى العام أو الدولة: تعود ظروفها إلى ما يلي:

- الآثار السلبية في كثير من الأحيان لأداء دولة الرفاه، منها الأساليب المركزية، والإدارة التكنوقراطية والمهنية وتقديم الخدمات بصورة غير فعالة وغير إنسانية.
- أزمة الديمقراطية التمثيلية، التي ظلت تعتبر نخبة خاصة بفئة دون غيرها، عاجزة على مراعاة جميع رؤى واحتياجات كل أطراف المجتمع، في مسألة اختيار التوجهات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق تنمية المجتمعات المحلية.
- الطلب المتجدد على تفعيل مشاركة المواطنين على الحكومات الغربية.⁽¹⁾
- إثارة بعض الحركات الاجتماعية مسألة عمل المؤسسات الديمقراطية التمثيلية (كالسترات الصفراء أو تعبئة المناخ)
- اضطراب الديمقراطيات الغربية وحكامها للجوء إلى أشكال أخرى من صنع القرار من أجل تجنب الصراعات مع شعوبهم أو الالتفاف حولهم أو توجيههم، حيث كان الحل الوحيد لها هو الديمقراطية التشاركية.

ب- بالنسبة للمواطنين أو الشعوب فتعود أسبابها لما يلي:

- تزايد عدم ثقة المواطنين في السلطات السياسية القائمة في معظم الديمقراطيات الغربية.
- التصاعد القائم في الامتناع عن التصويت.
- خفض عتبة التسامح مع الخطاب الرسمي، مما أدى إلى تراجع قوي لشرعية الحكومات القائمة.
- رفع المستوى العام للتعليم في هذه المجتمعات.

⁽¹⁾ Clément MERCIER, « Participation citoyenne et développement des communautés au Québec : enjeux, défis et conditions d'actualisation. », Université di Québec en Outaouais, Dir : Denis BOURQUE, Séminaire sur la participation citoyenne et le développement des communautés le 4 avril 2008, tenu à l'initiative de la revue Développement social et de l'ARUC-ISDC n°8, janvier 2009, p 2. consulté le 21 novembre 2022, à 10:25, in https://www.consortium-mauricie.org/file/aruc_se--minaire-participation-citoyenne.pdf,

• إضعاف الهيئات الوسيطة (المحاورين التقليديين للسلطة) وصعود الشبكات الاجتماعية التي غيرت سياق صنع القرار السياسي، وهو الأمر الذي أجبرهم على التفكير بشكل مختلف في العمل العام.

ج- أما على الصعيد المحلي فتتمثل أسباب ظهورها فيما يلي:

• مواجهة العديد من المشاريع الإنمائية معارضة من السكان المحليين الذين لا يرغبون في التأثير سلبا بالخيارات التي لم يكن لهم علاقة في اتخاذها.⁽¹⁾

• ارتباط أزمة الشرعية بأزمة التمثيل والتي أدت إلى الحراك الاجتماعي، وهذا لكون أن في ظل الديمقراطية التمثيلية، لم تكن كل الفئات الاجتماعية ممثلة في المجالس المنتخبة.⁽²⁾

مما سبق، نستنتج أن الأسباب التي عجلت بظهور الديمقراطية التشاركية لم تكن على مستوى واحد فقط، بل على عدة مستويات. بما أدى في الأخير إلى تسريع عملية ظهورها كحل وكضرورة وحتمية.

الفرع الثاني: انتقال دور المواطن من ممارس للمواطنة نحو مواطن مشارك: كانت فكرة المواطنة النشطة والملتزمة، مرتبطة، في أدنى شكل لها، بممارسة الحق في التصويت، مع إمكانية أن تصل لمستوى أكثر في بعض الحالات، من خلال ظهور مختلف أشكال الالتزام الفردي والجماعي الهادف إلى تحقيق تحول اجتماعي معين لبيئة المواطن ومجتمعه، بإشراكه في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليه (محليا ووطنيا)، وبإشراكه في المشاريع المجتمعية، بما يعكس واقعه ووضعه.

وتعتبر المواطنة أحد أكثر المفاهيم المركزية في حياة المجتمع. وكانت عند ظهورها لها صلة أساسية بما عرف بـ"حق المدينة" *droit de cité*، والذي منح كامتياز للذين يحق لهم المشاركة في مداولات وقرارات المدينة في المجتمع فقط (في مدن اليونان القديمة، والرومانية، وغيرها). ومع التوسع الذي عرفه الحق في المدينة، كموضوع في الديمقراطية الحديثة وما عرفته بعض المجتمعات من قيام ثورات، تمت إضافة الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، ما منح مفهوما أوسع للمواطنة (خاصة اقتصاديا) بما يحقق مواطنة متساوية وعادلة.

لقد كانت المواطنة مع ظهورها كمفهوم مرتبطة بالانتماء إلى الدولة، إلا أن هذا المفهوم اتجه في الوقت المعاصر نحو مواطنة ذات مستويات ومعان متعددة في المدينة أو الإقليم، أو على أساس الهوية (الجنس، والسن، وأسلوب الحياة، والظروف المعيشية، وغيرها). حيث تفتح هذه المعاني الجديدة تعددية الهويات الفردية والجماعية، ما أدى إلى عدم التجانس في تعريفات المواطنة. ويحتاج مفهوم المواطنة لتعاريف موضوعية. وهذه الهويات الجديدة تستدعي تحديد وإزالة العقبات المتعلقة بها التي تقف في طريق الممارسة الحقيقية لما يسمى "بحقوق المدينة الجديدة" أو تقييدها. يذهب الباحث لامور *Lamoureux* إلى حد الحديث عن تجربة تقوم على

⁽¹⁾Loic BLONDIAUX, *Op.cit.*

⁽²⁾إبتسام مقدم، "الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر -ولاية وهران دراسة حالة-"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019، ص 44.

عدم المواطنة، أي الاستبعاد على أساس الوضع الاجتماعي ونوع الجنس والأصل العرقي والثقافي أو القومي وأنماط الحياة، كون الأولى تنتج عنها معاناة اجتماعية لفئات معينة، وحدودا مكانية للمواطنة يجعلها في مكان اجتماعي مغلق.

لكن المفهوم الذي تحمله مشاركة المواطن هي أوسع وأشمل. ففي أبحاث كل من **Lemieux** و**Thibault et al**، تعرف مشاركة المواطنين بأنها "ممارسة المواطنة والتعبير عنها بأبعادها السياسية والمدنية والاجتماعية". حيث الغرض من المشاركة السياسية هو ممارسة سلطة مباشرة أو غير مباشرة لصنع القرار في المجال العام، كما أنها تشارك مع سلطات صنع القرار أو السلطات الاستشارية. وتعني كذلك المشاركة في الانتخابات، كمرشح لا كناخب، فرغبة المواطن في أن يكون وصيا على المدرسة أو عضوا في مجلس مقاطعة أو في مجلس إدارة هيئة عامة هي جميع أشكال المشاركة السياسية، لأنها تعني المشاركة المباشرة في القرارات التي ستتخذها مختلف الهيئات العامة أو الحكومية.⁽¹⁾ فهي مواطنة ذات أبعاد متعددة، وليست مرتبطة بفئات مجتمعية معينة ولا بمكان معين، وليست ظرفية بل يومية كما تعد ذات مستويات متعددة.

كما أنها هادفة، حيث تشير المشاركة إلى آلية يتم وضعها لإشراك المواطنين بشكل فعال، وهذا بهدف دعم تطوير مجتمعهم ليكون أكثر ديمقراطية، من خلال تعزيز سلطة مواطنيه في التصرف، ويعني التعبئة من الجهات الفاعلة المؤسسية (الدولة والخبراء والمسؤولين المنتخبين) والمواطنين، كما تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولقد كرسها حتى مؤتمر **ريو Rio** سنة 1992. ولقد أصبحت الفكرة المهيمنة على السياسات العامة والحضرية حتى على المستوى الدولي.⁽²⁾ ولقد ظهرت نماذج عديدة في التسيير المحلي منذ تسعينيات القرن الماضي تعبر عن إمكانية تحقيقها، حيث ظهرت خاصة في دول أمريكا اللاتينية، بسبب تدني وخطورة الأوضاع في المدن جراء الفقر والبطالة وضعف التنمية، لذلك ظهرت مقاربة جديدة شاملة تم تبنيها لأجل تحقيق تلك الديمقراطية، والتي عبرت عن ذلك المترجمة الفرنسية **كاثرين فورييه** بقولها "أن ما تحتاج إليه المدن هو سياسة جديدة وطريقة جديدة ليس فقط في تنظيم المساحات ولكن بالأحرى التفكير في علاقات السلطة وأشكال اتخاذ القرار".⁽³⁾

تشمل الديمقراطية التشاركية طرقا مختلفة لتدخل المواطنين (سواء بشكل فردي أو عن طريق الجمعيات) في إعداد القرارات العامة، وجملة المشاورات الحاصلة حول ما يهمهم بشكل مباشر، وهي بذلك شبيهة بالديمقراطية شبه المباشرة، حيث من الصعب التمييز بينهما من حيث المفهوم، ويرى بعض من مناصري الديمقراطية التشاركية أنها في الواقع تعد إحدى صيغها. لهذا اتخذ البعض مفهوم الديمقراطية التشاركية من تفتيت مفهومها

⁽¹⁾ Clément MERCIER, **Op.cit.** p 2,3.

⁽²⁾ لزهر بن عيسى، المرجع السابق الذكر، ص 189.

⁽³⁾ إبراهيم السهول، واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص

والوصول لمفهوم جديد من داخل الديمقراطية نفسها والذي هو مصطلح الديمقراطية التشاركية/ التساهمية participative / covalente⁽¹⁾. فالديمقراطية التشاركية ولدت بذلك من الديمقراطية نفسها.

لكن ومع هذا الشكل الواسع الذي يظهر فيه دور المواطن فيها، يبقى مفهوم الديمقراطية التشاركية غامضاً، حيث تراوح حالياً ما بين كونه مجرد شعار سياسي وبين مفهوم محدود لمصاديقته إن لم نقل فاقد لها، ولا يزال غير محدد بشكل دقيق، حيث قد يشكل ممارسات كلاسيكية كما قد يشير إلى محاولة لإعادة التوزيع الحقيقي للسلطة لصالح المواطنين⁽²⁾. وهو ما سيفتح المجال لتطوير تعريفها مستقبلاً وإدخال نماذج وأشكال من المشاركة اليومية للمواطن والتي سوف تظهر في المستقبل مع تطور نمط حياة المواطن وتطور احتياجاته ومطالبه.

المبحث الثاني

أهمية مشاركة المواطن في التسيير المحلي

إن الدعامة الأساسية للديمقراطية التشاركية هي مشاركة المواطن الفعالة والهادفة في حياته اليومية، والتي تكون في الأساس على المستوى من خلال تسيير شؤونه المحلية، ويكون ذلك في عدة مستويات، يعمل من خلالها من أجل تحقيق عدة أهداف، سيتم تحديدها في هذا المبحث.

المطلب الأول: التسيير المحلي التشاركي ومستويات مشاركة المواطن فيه

يعتبر التسيير التشاركي المحلي القاعدة الأساسية للديمقراطية التشاركية، حيث به يتم تفعيل دور المواطن والذي يتم على مستويين وهما المستوى التصاعدي والتنازلي.

والديمقراطية التشاركية المحلية في مفهومها الحديث، وكما أشار إليها أنطوان بيفور Antoine Bevort⁽³⁾، لا تنتهي في مجرد التمثيل السياسي، ولكنها تعني زيادة فعالية الديمقراطية، حيث كلما زاد عدد المواطنين القادرين على التعبير عن أنفسهم والتداول بشأن مستقبل المدينة زادت معه قدرة المجتمع على التصرف لهذه الأغراض. وكلما أخذ النظام السياسي في الاعتبار توقعات أعضائه، زادت فعاليته. فالمشاركة لا تتوقف عند التمثيل ولا مجرد إضافة شكلية، بل هي القوة المطلوبة التي تحفز الديمقراطية وتفتح المجال لخيالها الإبداعي⁽³⁾.

وهذا الأمر يتحقق عند منح المواطن في أدنى مستويات التنظيم والسلطة في التعبير عن تلك الروح الإبداعية، ولا يكون ذلك إلا على المستوى المحلي حيث الفرصة سانحة للمواطن للتعبير وإثبات تلك القدرات، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الديمقراطية التشاركية المحلية والتسيير العمومي التشاركي المحلي.

⁽¹⁾ لزهرة بن عيسى، المرجع السابق الذكر، ص 190

⁽²⁾ Loic BLONDIAUX, Op.cit.

⁽³⁾ Abdourahmane NDIAYE, « Economie solidaire et démocratie participative locale », CAIRN . info, n° 11 éd l'harmattan, janvier 2010, p 74, consulté le 21 novembre 2022, à 10h24, In <https://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations-2010-1-page-73.htm>.

يمكن تلخيص تعريف الديمقراطية التشاركية المحلية على أنها مجموعة متباينة من الإجراءات والآليات والوسائط بين السلطة والمجتمع مثل الاستفتاء واللقاءات في المجالس المحلية، من أجل تحقيق هدف مشترك هو إشراك المواطن في اتخاذ القرار العمومي⁽¹⁾. فالديمقراطية التشاركية المحلية هي المفتاح لمتطلبات جديدة، حيث تجمع بين القدرات الفردية المعبأة لتضاف للقدرات الجماعية من أجل تكوين الرأس المال الاجتماعي والمحافظة عليه. بل تعمل على ذلك من خلال دمجها في رؤية عالمية تجمع بين الاقتصاد المستدام وحماية البيئة والتضامن الاجتماعي، على المدى الطويل.

وتعتبر العملية التشاركية المحلية القوة الدافعة وراء استراتيجيات التنمية المحلية حيث تسمح بإمكانية الجمع بين كونها تشاركية محلية قوية وكذا كونها مقاربة أوسع تأخذ في الاعتبار المؤسسات والحكم الرشيد. حيث يمثل هدف المقترب التشاركي في دفع وترقية للديمقراطية المحلية وتقريبها من الجميع (سياسيا).⁽²⁾ والديمقراطية المحلية، كما هي في الواقع بالأخذ بالتجربة الفرنسية مثلا تعكس الترابط أكثر من الديمقراطية التمثيلية حيث أنها تؤسس للحوار بين المواطنين وصناع القرار. كما تقوم على الشراكة والتشاركية بين القطاعين العام والخاص، من خلال إدخال المتحدثين باسم المواطنين في الترتيبات التي تم استبعادهم منها سابقا.⁽³⁾ ويصبح المواطن مع الديمقراطية التشاركية المحلية فاعل وشريك في الفعل العمومي، من خلال إشراكه في تحديد وضبط الأولويات والاحتياجات، استجابة لتطلعاته، ولتقديم له خدمة عمومية ذات جودة من خلال تطبيق مفهوم المواطن -الزبون التي تقوم عليها فكرة التسيير العمومي الجديد.

وتتجسد مشاركة المواطن في التسيير العمومي المحلي من خلال مستويين، وهما كالتالي:

- **المستوى التصاعدي Bottom-Up**: ونجده في الدور الفعال للمواطن بشكل منفرد أو في إطار مؤسسات المجتمع المدني (تنظيمات، جمعيات، رئاسة أحياء سكنية وغيرها) في اقتراح مشاريع تنموية لعرضها على السلطة. فهو بذلك مشاركة في اقتراح ما يراه المواطن من مشاريع تستجيب لتطلعاته واحتياجاته وبذلك فهو يعرف ما يكون ذات أولوية له عن باقي المشاريع. ففي هذه المستوى الطرف المبادر هم المواطنون.
- **المستوى التنازلي Top-Down**: ويكون بمبادرة السلطة بإشراك مختلف مكونات التركيبة المجتمعية في عملية صنع القرار، كإشراك الفاعلين المحليين في إثراء مشاريع قوانين وتنظيمات والتي تكون من خلال المجالس المحلية التي تجتمع مع السكان وتتشاور معهم لترتيب أولويات برامج التنمية المحلية.⁽⁴⁾

(1) إيمان مختاري، إيمان تمرابط، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر -دراسة حالة برنامج كابدال-"، دراسات في حقوق الإنسان، المجلد 04، العدد 2، 2020، ص 86.

(2) AbdourahmaneNDIAYE, **Op.cit.** p 74.

(3) Marie Hélène Bacqué et Yves SINTOMER, **La démocratie participative :un regard historique**, Paris, éd la Découverte, 2011, p17.

(4) إيمان مختاري، إيمان تمرابط، المرجع السابق الذكر، ص 86.

ففي هذا المستوى يكون اقتراح المشروع من القمة لكن تحديد أولوياته وإثرائه يكون من طرف المواطنين قبل اعتماده، فالمبادرة من القادة أما إثراء المشاريع فمن المواطنين. وبهذا يكون مشاركة المواطنين والأخذ برأيهم مضمون في كلتا الطريقتين سواء بالمبادرة بالاقتراح أو بالمشاركة في إثراء اقتراحات السلطات والإدارة العليا.

المطلب الثاني: أهداف التسيير المحلي التشاركي

إن استبدال أسلوب التسيير المحلي التقليدي واعتماد التسيير التشاركي المحلي لا بد أن يكون هادفاً، من أجل تحقيق نتائج أكثر فعالية، بما يحقق رضا أكثر للمواطنين في محيطهم المحلي.

من أهداف التسيير التشاركي المحلي يمكن ذكر ما يلي:

- تحقيق التسيير الجيد للهيئات الإقليمية وهو ما يسمى بالتسيير العمومي الجديد، حيث من خلاله يأخذ المسيرون العموميون ومقدمو الخدمات العمومية في اعتبارهم آراء مستعملي المرافق العمومية أو المتلقين للخدمة العمومية أو المستهلكين.
- تجنب النزاعات وضمان تقبل المواطنين للقرارات الإدارية ومنه لنوعية الخدمات المتلقاة.
- الاستفادة من خبرات المواطنين والمستعملين والسكان.
- بناء مواطنين جيدين.
- تكريس ثقافة الحوار والنقاش العام وتسييس بعض الطبقات الاجتماعية اللامبالية (التي لا تهتم في العادة بالسياسة) ومنه توسيع الوعاء الانتخابي.
- تقوية العدالة الاجتماعية وتقريب المواطن من السلطة.
- إعلام المواطن.
- تطوير مصير الطبقات الضعيفة وترقيتها.
- توجيه النفقات العمومية لتقليص الفجوة الاجتماعية.
- إعادة بناء الديمقراطية وترميم المشروع كحل لمواجهة الأزمة التي عرفت الديمقراطية التمثيلية.
- إعادة بناء العلاقة بين المجال السياسي والمجتمع المدني.
- سد الفراغ الذي خلفه إخفاق الأحزاب في تأدية دور التحكيم بين النظام السياسي والمجتمع المدني.
- إدخال أساليب ديمقراطية محلية جديدة، مثل الاستفتاء المحلي وحق الاعتراض وعريضة التوقيعات والنقاش العام ومبادرة المواطنين وغيرها.⁽¹⁾

⁽¹⁾ عز الدين عيساوي، "الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 2، 2015، ص 223، 224.

- التمكن من الحصول على الدعم الشعبي بما يسمح لهم بتقديم أفكار عن خلق مؤسسات مجتمعية لضمان إدارة المرافق العمومية.⁽¹⁾
- الاستفادة من خبرة المواطنين كونهم أدري بما يحدث في بيئتهم اليومية، كما أنهم أصحاب المصلحة الحقيقيين ومفتاح الحياة السياسية المحلية.
- التركيز على حقوق المواطنين في الوصول مثلا إلى الخدمات العامة، والأماكن العامة دون تمييز، وحقوقهم في العيش في بيئة صحية، واحترام المصلحة العامة وتحقيق المنافع المشتركة.
- تحسين مشاركة المواطنين في الحياة السياسية المحلية، وتفعيل دورهم في صنع القرار وتوطيد ثقتهم مع السلطات المحلية، من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات والإجراءات.⁽²⁾

المطلب الثالث: المواطن كفاعل في التسيير المحلي وحدود تحقيق ذلك

يؤدي المواطن العادي، مع تطبيق الديمقراطية التشاركية في التسيير المحلي، أدوارا لم يكن يؤديها في الديمقراطية التمثيلية، حيث كان دوره فيها ينتهي بمجرد الإدلاء برأيه، ليترك بعدها ممثليه المحترفين في السياسة ينفردون باتخاذ القرارات. ومع هذه الأدوار الجديدة للمواطن أصبحت القرارات أكثر رشادة والمواطن أكثر أهمية في عملية صنع القرار وتنفيذه. وهو ما أثبتته بعض النماذج، لكن يبقى لتلك المسألة حدود. وهو ما سنراه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أدوار المواطن في التسيير المحلي التشاركي: تزداد أهمية دور المواطن في التسيير المحلي التشاركي وهذا بفضل تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية، حيث أصبح يؤدي مهام وأدوارا أساسية في التسيير المحلي وأصبح يؤخذ برأيه واتجاهاته، وبفضلها صارت القرارات أكثر تعبيرا عن واقع المواطن وطموحه. وتقوم الحوكمة المحلية على قدرة السلطات المحلية على الاستجابة للمشاكل التي تواجه الإقليم وسكانه والمصلحة العامة. كما تقوم على كيفية إدارة السياسة المحلية وتنفيذ الإجراءات بالتنسيق مع جميع الجهات المحلية الفاعلة.

فالسلطات المحلية تتحمل مسؤولية حكم المدينة (الإقليم)، لكن كذلك للقطاع الخاص والمجتمع المدني لكل الجهات الفاعلة دورا محوريا في تطوير التنمية المحلية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية للإقليم. ومن خلال مشاركة المواطنين، يمكن للسلطات المحلية أن تحكم بصورة ديمقراطية فعلا وأن تؤسس لعمليات تدعم الديمقراطية المحلية⁽³⁾. فتسيير الإقليم لم يعد مهمة ومسؤولية السلطات المحلية لوحدها بل مسؤولية المواطن

(1) ابتسام مقدم، المرجع السابق الذكر، ص 67.

(2) Adel BEN YAKHELEF, «La démocratie locale et la participation des citoyens à l'action municipale TUNISIE», le Centre de formation et d'appui à la décentralisation CFAD, en collaboration avec la coopération allemande GIZ, juin 2014, p 10.

consulté le 24 novembre 2022, à 10:16, in <https://www.giz.de/de/downloads/giz2014-fr-democratie-locale-tunisie-internet.pdf>.

(3) Ibid, p 9

بالدرجة الأولى، سواء ساهم بشكل فردي أو من خلال التنظيمات التي ينخرط فيها. وتتمثل هذه الأدوار فيما يلي:

- **الانتقال من وضع المواطن -المستهلك للخدمات إلى المواطن - الفاعل:** بفضل الديمقراطية التشاركية أصبح المواطن يؤدي عدة أدوار في التسيير العمومي المحلي، حيث من خلال مشاركة المواطنين في الحياة المحلية سيتم الانتقال بذلك من وضع المواطن -المستهلك للخدمات التي ينشئها المجتمع المحلي إلى المواطن - الفاعل. ويتحوله إلى جهة فاعلة، يواجه الأخير الحقائق المحلية، وبالتالي يمكنه أن يقيس بنفسه نطاق المهمة التيواجهها إدارة الهيئات المحلية.
- **المواطن/ الخبير:** يصبح دور المواطن في التسيير المحلي أكثر أهمية من ذي قبل حيث يعد خبيراً عن مجتمعه، فهو أكثر دراية به من إدارته المحلية، فلا يمكن إيجاد شخص أفضل منه قادر على إعلام الهيئات المحلية بما ينتج عن أي خدمة أو تطوير لها، وتعتبر البيانات التي يقدمها المواطن ذات قيمة في عملية وضع سياسة عامة، حيث بفضلها يمكن أن تلبي توقعات واحتياجات أكبر عدد من الأفراد.
- **المساهمة في التوعية والتحضر:** حيث تنظيم استشارة المواطنين في مرحلة ما قبل اتخاذ قرار سياسي، تعتبر في ذاتها فرصة لتوعية المواطنين وليس فقط جمع رأيهم.
- **المساهمة في جعل السياسات أكثر قبولا:** فمساهمة المواطن في اتخاذ السياسات يجعلها مقبولة من طرفه، وهو ما يؤدي إلى الحد من المتابعات القانونية التي قد تأتي جراء نتائج اتخاذ القرار، وسيؤدي ذلك كله إلى الحد من استياء المواطنين⁽¹⁾، بما يحقق تلبية طموح المواطنين وتجنب خيبة آمالهم، وما يجدر الإشارة إليه هو أنه يجب على البلديات أن تحدد بوضوح إطار المشاركة ودور المواطنين في هذه العمليات، وهو ما سيؤدي إلى إقامة علاقة ثقة بين البلدية والمواطنين.⁽²⁾
- **صياغة وتنفيذ المشاريع:** تمثل مشاركة المواطنين على الصعيد المحلي عملية تجمع وبشكل فعال أكبر عدد ممكن من المواطنين لإشراكهم في صياغة وتنفيذ مشروع جماعي في الهيئة المحلية.⁽³⁾
- **المساهمة في تنمية مجتمعاتهم:** والديمقراطية التشاركية تستخدم أساساً للمشاركة في القرارات التي تؤثر على السكان المحليين والقرارات المختلفة المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم المحلية⁽⁴⁾.
- **تنمية الثقة وتحقيق الشفافية:** حيث تعتبر مشاركة المواطن في التسيير المحلي أحسن طريقة لمواجهة عدم الثقة المتزايدة في صناع القرار، وللحد من الزيادة في الامتناع عن التصويت، حيث تساهم المشاركة المحلية في استعادة الثقة بين المواطنين وقادتهم من خلال ما تحققه من الشفافية (كون المواطن له دراية بكل

(1) Emilie AGATONGE, «Favoriser la participation locale des citoyens à la vie locale », le 8 novembre 2021, consulté le 24 novembre 2022, à 09 :30, in <https://www.consultvox.co/blog/participation-locale/>.

(2) Adel BEN YAKHELEF, Op.cit.p 8.

(3) Ibid .p 9

(4) Idem .

المعلومات المرتبطة بالمسائل محل اتخاذ القرار)، فمثلا أثناء صياغة ميثاق للديمقراطية القائمة على المشاركة. فإن ذلك سيسمح بتحديد جميع شروط وطرق المشاركة، فيصبح ذلك الميثاق كعقد بين الهيئات المحلية والمواطنين، حيث يمكن لكل طرف أن يعود إليه عند اللزوم. كما أنها تمنح وقتا للمواطنين للمشاركة في الاستشارة، لذلك من الجيد منحه بعض الوقت من أجل تعويضه. وهو الأمر الذي سيساعد في بناء الثقة في المخطط، وسيشجعهم على المشاركة مرة أخرى في أي استشارة لاحقا.

• **المساهمة في اختيار أدوات المشاركة وطرقها:** فمجرد اختيار الأدوات ليس كفيلا لوحده بتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة المحلية بل وحتى الطرق المتبعة في ذلك، حيث تزيد من أهمية المواطن⁽¹⁾. وهو بذلك سيكون أكثر توجها نحو المشاركة وأكثر قبولاً لها، وبقبوله لها سيساهم بدوره في إرسائها.

• **المساهمة في تنمية الديمقراطية وتحقيق التنمية:** حيث تؤدي مشاركة المواطنين في التسيير المحلي إلى تنمية الديمقراطية والتنمية المستدامة وتعزيز الأنشطة النشطة والمستتيرة وتحقيق ديمقراطية فعالة، وتحسين إدارة المدن والتنمية الحضرية المحلية، وتقاسم مسؤولية تحقيق التنمية المحلية بين السلطات والمواطن.

• **باعث للغة الحوار بين المواطن والهيئة الإقليمية:** فإشراك المواطنين له دور في تسهيل لغة الحوار بين المواطنين والهيئة الإقليمية، ويساعد في حل النزاعات القائمة بينهم، وإيجاد حلول مشتركة، كما تساهم في تعزيز المواطنة النشطة والمشاركة المدنية⁽²⁾، ومنهمع النهج التشاركي يصبح المواطن في صميم عملية صنع القرار كما يعيد توزيع السلطة، ويصبح المواطن ذات ثقافة مدنية متطورة، ومهتما بالحياة العامة.

• **خالق ومشجع للتفاعل بينه والإدارة وصناع القرار والمواطنين وللتفاعل بين الأشخاص من خلال مساحات النقاش:** إن التسيير التشاركي سيصبح للمواطن دورا إضافيا اجتماعيا، ويخلق ويشجع التفاعل بين الإدارة وصناع القرار والمواطنين، ويخلق كذلك التفاعل بين الأشخاص بفضل مساحات النقاش بما يعيد العلاقات الاجتماعية بين الجيران، والتي أصبحت منالصعب على المجتمع الفردي تحقيقها اليوم⁽³⁾.

• **المساهمة في تحسين عمل الإدارة:** ففي التسيير التشاركي يساهم المواطن في تحسين عمل الإدارة حيث هدف التسيير المحلي التشاركي هو الاستجابة للخدمات العامة التي تتطلبها الحياة الحضرية والتي لم تتوفر بعد أو غير الملائم في الإدارة السابقة، فهي عملية تجديد للخدمات العامة التي يتم توجيهها في العادة من أعلى. أما على مستوى الأحياء يهدف إلى الشمولية والشراكة بين مختلف القطاعات والقطاع العمومي

(1) Emilie AGATONGE, **Op.cit.**

(2) Adel BEN YAKHELEF, **Op.cit.** p 10.

(3) Fanny COOLS, « La démocratie participative, une opportunité pour encourager la participation des personnes en situation d'exclusion », Contribution au rapport du CBCS : « Les pauvres font de la politique », Think tank européen Pour la Solidarité, janvier 2012, p 5, consulté le 24 novembre 2022, à 12 :14. In

https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/publications/files/citoyennete_participationpauvres_0.pdf.

الذي أصبح لامركزي، والاعتماد في نفس الوقت على استشارة السكان، حيث المؤسسات العمومية تلجأ إلى الجمعيات من أجل القيام بالمهام التي كانت تؤديها بشكل سيء. بما يسمح بتحسين مستوى في المخرجات.⁽¹⁾

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية تبين دور المواطن في التسيير التشاركي المحلي: توضح لنا عدة نماذج والتي حققت نتائج ملموسة دور المواطن في التسيير التشاركي المحلي، فمثلا يشكل نموذج الميزانية التشاركية في بورتو أليغري Porto Algree في البرازيل منذ سنة 1989 نموذجا يوضح كيف يمكن تحقيق نتائج من خلال وضع آليات للمشاركة والتخطيط والرقابة الشعبية، عبر إضفاء المشاركة الشعبية طابعا مؤسسيا للمشاركة في رسم السياسات المحلية، حيث تسمح بالتقييم المستمر، فالمشاركون لا يقدمون مجرد اقتراحات بل يحددون حتى أولويات المشاريع وترتيبها محليا، ويصوتون في جلسات عامة، كما يقدم تقرير سنوي بما يسمح بالتعديل لمحتوى المشاريع لتتماشى مع المستجدات.⁽²⁾

فالنموذج يسمح بذلك ليس فقط بفتح باب المناقشة بل يعطي حق ترتيب الأولويات والمتابعة والرقابة وإمكانية تصحيح الأخطاء في المستقبل بما يحقق الشفافية ويزيد من الثقة بين المواطن وإدارته وحكومته المحلية. في حين يمثل نموذج **مجالس الأحياء** في التجربة الفرنسية صورة أخرى للديمقراطية التشاركية فتقوم هذه التجربة في المقاطعة التي تطبقها، على وجود لجنة محلية تضم جميع القوى المؤسسية (المسؤولون المحليون المنتخبون، والمسؤولون الإداريون، ووكلاء التنمية) من جهة، والمجتمع المدني (الجمعيات الرسمية أو غير الرسمية).

أما على مستوى المدينة، تمتد هذه الهيئة لتشمل جهات فاعلة أخرى غير مباشرة (قوى اجتماعية - اقتصادية على وجه الخصوص)، بهدف مواءمة البرامج المحددة على مستوى الأحياء والأهداف المتعلقة بالمدينة بأكملها.⁽³⁾ وتعتبر هذه المجالس هيئات استشارية تقدم من خلالها مقترحات حول قضية تتعلق بالحي أو المدينة، وهي بإشراك المواطنين تضع حد للصراعات مع الإدارة (أو ما أشار إليه سابقا في تجنب أي متابعات قانونية لاحقة) وتضمن تقديم خدمات محلية أفضل، وتشجيع السكان على تقديم الحلول بأنفسهم، بما يسهل لاحقا تطبيق القرارات. كما تعد علاجا لأزمة التمثيل، وتعد طريقة للتربية السياسية أو التوعية بما يسمح بتنمية قدرات المواطنين وتدريبهم على تسيير الشؤون المحلية.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ Marie Hélène BACQUE, Yves SINTOMER, « Gestion de proximité et Démocratie participative », Les annales de la recherche urbaine, éd les seuils du proche, n° 90, p 150, consulté le 24 novembre 2022, à https://www.annalesdelarechercheurbaine.fr/IMG/pdf/Bacque_Sintomer_ARU_90.pdf. 14 :40.

⁽²⁾ ابتسام مقدم، المرجع السابق الذكر، ص 69.

⁽³⁾ Simon WUHL, « La démocratie participative en France : repères historiques », 2009, consulté le 10 février 2023, à 11 :30, In https://www.citego.org/bdf_fiche-document-308_fr.html

⁽⁴⁾ ابتسام مقدم، المرجع السابق الذكر، ص 73.

وكما تشير التجربة الأمريكية بنموذج اجتماع المدينة Townmeeting، التي تقوم على مشاركة المواطن في المداولات، حيث تقوم على الإجماع وتحقيق التجانس والانسجام بين المواطنين من خلال مشاركة شعبية أوسع من أجل قرارات أكثر فعالية، ومكنت هذه الاجتماعات من إعادة المشاركة السياسية لإطارها الاجتماعي (حيث يشارك فيها أكثر من ألف مواطن) وأحسن نموذج لها شركة Americaspeaks، الذي يجعل المواطن في قلب اتخاذ القرار، حيث يسمح بانتقال المعلومة بشكل سريع. وزاد من تسهيل ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث يتم نقل الاجتماعات التي يحضرها ما قد يصل عددهم 800 شخص، وبثها عبر الشبكة الرقمية.⁽¹⁾ وهو ما يحقق الشفافية والرقابة الشعبية.

كما طبقت في شكل هيئة المحلفين في استراليا، هذا الأسلوب يقوم على دعوة مجموعة من المواطنين يتم اختيارهم عشوائيا بشكل يحقق التوافق من خلال نظام الحصص (الجنس، العرق، السن، التعليم وغيرها)، لتشكيل هيئة مصغرة تمثل المجتمع لتساهم في النظام القضائي تحقيقا للعدالة، حيث تشكل تضامن جميع المواطنين لتحقيق جودة الديمقراطية من خلال جلسات استماع.⁽²⁾

وتعد هذه النماذج الأكثر نجاحا في تفعيل دور المواطن من خلال مشاركته في اتخاذ قراراته المحلية.

الفرع الثالث: العراقيل التي تحول دون تأدية المواطن لأدواره في التسيير التشاركي: رغم ما تحمله مسألة مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات وفي تسيير شؤونه المحلية من إيجابيات لكن المسألة لا تخلو من عراقيل، والتي لا بد على الإدارة المحلية مواجهتها، وتتمثل أهم هذه العراقيل فيما يلي:

- في مسألة صنع السياسة العامة لا يمتلك المواطنون بالضرورة المعرفة التقنية لاتخاذ قرارات معينة. لهذا ليس من الضروري دائما بالنسبة لبعض صانعي القرار استشارة هؤلاء المواطنين، وهذا لكونهم غير قادرين على المشاركة في صنع قرار ذات طابع تقني فيما يتعلق بحياتهم الحضرية.
- أنه من النادر ما تكون لهؤلاء المواطنين معرفة عن القيود القانونية والتقنية والاقتصادية التي يقوم عليها المشروع، حيث قد يؤدي تنفيذ اقتراحاتهم في الواقع للخطر. ولمواجهة هذه الصعوبات، من الضروري أن يقوم الخبراء والسلطات العامة بمخاطبة المواطنين بلغة مفهومة من قبلهم.
- تتطلب العملية التشاركية التعامل مع ما يملكه المواطن من معرفة من زاوية معينة. فتلك المعرفة ناتجة عن الاستعمال اليومي للمواطن للإقليم الذي يعيش فيه، لكن هذا الأمر صعب فهمهم طرف صناع القرار إن لم يلجئوا للعملية التشاركية. لذا على صناع القرار الإيمان بقدرة المواطن في تقديم رأيه في المشورة حول المسائل الاستراتيجية والإيمان بما يملكه من معرفة واستخدامها بالشكل الصحيح.

⁽¹⁾ ابتسام مقدم، المرجع السابق الذكر، ص 71، 72.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 75، 76.

- إن فتح عملية صنع القرار للمواطنين قد يؤدي ببعضهم إلى الحديث عن مشاغلهم وحالاتهم الفردية والتي لا تمثل بالضرورة الجميع، مما يجعل المناقشة تتأثر بالمشاعر والحالة النفسية للمواطنين (كالغضب)، لهذا فأول تحد للمواطنين هو تجاوز مصالحهم الشخصية لصالح المصلحة العامة.
- كما أنه في مرحلة البدء في هذه السياسة سيكون عدم اهتمام المواطنين بهذا النوع من الإجراءات واضحا. فعدم المشاركة في مثل هذه الأجهزة عند وضعها تكون عالية، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالنظر للسياق السياسي الذي يتسم بالأزمة وعدم الثقة من طرف المواطنين. وقد يتفاقم ذلك في الأحياء المحرومة التي تفقد لكل شيء. لهذا أكبر تحد يبقى في تمثيل ذلك الجمهور غير المهتم وغير الواثق. والواقع أن السكان المحرومين نادرا ما يكونون ممثلين في العمليات التشاركية لوضع السياسات العامة، وإن حدث وتم تمثيلهم ففي العادة يكون ذلك ضعيفا.⁽¹⁾ لكن رغم تلك العراقيل تبقى الديمقراطية التشاركية آلية فعالة لتفعيل دور المواطن ودفعه للانخراط أكثر في تسيير شؤونه.

خاتمة:

في الأخير، ما تم استنتاجه من خلال هذه الورقة البحثية، أن الديمقراطية التشاركية لم تعوض عن الديمقراطية التمثيلية، بل قامت بجعل المواطن يشارك إلى جانب ممثليه الذين انتخبهم بنفسه، وما يحدث مع الديمقراطية التشاركية أنه نظرا لمحدودية تحقيق الديمقراطية الحقيقية مع الديمقراطية التمثيلية التي تتوقف على مشاركة المواطن في اختيار ممثليه فقط فإنه في ظل الديمقراطية التشاركية تصبح مشاركة المواطن حتى في وضع السياسات واتخاذ القرارات التي تتعلق في الأساس بحياته ومستواها أي الخدمات التي يتلقاها ونوعيتها. والتي كانت في البداية تنفرد بها السلطات والهيئات العمومية.

لقد أصبح للمواطن أهمية أكثر حيث تطور بذلك دوره في التسيير المحلي التشاركي بفضل تطبيق الديمقراطية التشاركية ليصبح طرفا في الحوار والنقاش المحلي، بل هو الخبير بالحياة اليومية المحلية بما قد يقدمه من معلومات لا يعرفها المسير العمومي المحلي البعيد عن الواقع، وهو بذلك يساهم في تطوير الخدمة العمومية وتحسينها بما يقدمه من معلومات وتعديلات، كما يساعده على الانخراط أكثر في الحياة العامة ويكسبه حسا مدنيا وثقافة مواطنة فعالة، كما يجعل ذلك منه جزءا من التنمية المحلية بما يقدمه من حلول من خلال الجهود المشتركة، بل وقد يعوض الهيئات المحلية عندما يتحمل ما تسبب تسييره الهيئات العمومية. كما تساعده الديمقراطية التشاركية في إعادة الروابط بينه وبين سكان حيه وجيرانه، وتكسبه بذلك أدوارا اجتماعية بإعادة العلاقات بينهم. وتحقق له خبرة في التسيير، فلم يعد مجرد مستهلك بل أصبح حلقة هامة في صناعة الخدمات وتطويرها وترقيتها، بحيث تبدأ الحلقة به من خلال إشراكه في إعداد السياسات وتنتهي الحلقة به من خلال استفادته منها ومن الخدمات التي توفرها ثم إعادة تقييمها من أجل خدمة مستقبلية أكثر تطورا واستجابة لطموحه. ولقد أثبتت العديد من التجارب نجاح المواطن في تأدية أدواره. لكن رغم كل ذلك يبقى أن التسيير

⁽¹⁾Fanny COOLS, Op.cit.



المحلي القائم على الديمقراطية التشاركية قد تواجهه بعض العراقيل كالجهد بالأمور التقنية وتهميش بعض الفئات وعدم تقبل الهيئات العمومية للحوار، وتفضيل المصلحة الشخصية في الحوار على المصلحة العامة وغيرها. وما نوصي به، حتى تتحقق مشاركة فعالة للمواطن وتجنب العراقيل التي قد تواجه تلك المسألة، هو:

- يجب توسيع التعليم في المجتمع حتى يتسنى للمواطن المشاركة بمستوى يساعده فعلا في فهم القضايا التي تطرح عليه في الحوار، وهذا للوصول إلى نتائج إيجابية في التسيير المحلي، بما يجعل آراءه ذات مستوى ووعي وأكثر منطقية وواقعية.
- حتى تنجح مساهمة المواطن في الحياة العامة لا بد من جعل المواطن يسعى إلى العمل على تحقيق المصلحة العامة، التي ترجع بالفائدة على الجميع.
- عمل الهيئات العمومية على توطيد الثقة بينها والمواطنين والعمل على إثارة اهتمامهم وحملهم على ممارسة الحوار في المسائل التي تهمهم في حياتهم اليومية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب

السهول إبراهيم، واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2021.

2-المقالات:

1. بوهلال عبد الرزاق، دوش الهادي، "مساهمة المواطن في تدبير الشأن المحلي: دراسة من منظور الديمقراطية التشاركية"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 2، 2021. (299-312).
2. بن عيسى لزهر، "مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية -قراءة في التجربة الجزائرية-"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 2، 2020، (186-208).
3. بلقاضي بلقاسم وآخرون، "الديمقراطية التشاركية كآلية أخلاقية لتسيير الجماعات المحلية-دراسة نموذج الميزانية التشاركية لتجارب عبر الدول"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، أبريل 2022، (753-771).
4. مزغيش وليد، "الديمقراطية التشاركية الرقمية والحكم الراشد على ضوء برنامج كابدال- دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية الجزائر -نموذجاً"، مجلة التراث، المجلد 10، العدد 4، 2020، (90-116).
5. مقورة مفيدة، "الديمقراطية التشاركية توجه جديدي لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2019. (222-236).
6. مختاري إيمان، تمرابط إيمان، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر -دراسة حالة برنامج كابدال-"، دراسات في حقوق الإنسان، المجلد 04، العدد 2، 2020. (81-92).
7. عيساوي عز الدين، "الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 2، 2015. (212-230).

3-الأطروحات

- مقدم ابتسام، "الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر -ولاية وهران دراسة حالة-"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

I- Ouvrages :

-Marie Hélène Becqué et Yves SINTOMER, La démocratie participative : un regard historique, Paris, éd la Découverte, 2011.



II-Articles :

1. AGATONGE Emilie, «Favoriser la participation locale des citoyens à la vie locale », le 8 novembre 2021, consulté le 24 novembre 2022, à 09 :30 ,in <https://www.consultvox.co/blog/participation-locale/>.
2. BACQUE Marie Hélène, SINTOMER Yves, « Gestion de proximité et Démocratie participative », Les annales de la recherche urbaine , n° 90 , éd les seuils du proche, consulté le 24 novembre 2022, à 14 :40 .in https://www.annalesdelarechercheurbaine.fr/IMG/pdf/Bacque_Sintomer_ARU_90.pdf
3. BEN YAKHELEF Adel, «La démocratie locale et la participation des citoyens à l'action municipale TUNISIE » , le Centre de formation et d'appui à la décentralisation CFAD, en collaboration avec la coopération allemande GIZ, juin 2014 , consulté le 24 novembre 2022, à 10 :16, in <https://www.giz.de/de/downloads/giz2014-fr-democratie-locale-tunisie-internet.pdf> .
4. BLONDIAUX Loic, « La démocratie participative : une réalité mouvante et un mouvement résistible », le 26 mars 2021, consulté le 21 novembre 2022, à 10h20, in <https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/279196-la-democratie-participative-par-loic-blondiaux>.
5. COOLS Fanny, « La démocratie participative, une opportunité pour encourager la participation des personnes en situation d'exclusion », Contribution au rapport du CBCS : « Les pauvres font de la politique », Think tank européen Pour la Solidarité, janvier 2012, consulté le 24 novembre 2022, à 12 :14. in https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/publications/files/citoyennete_participationpauvres_0.pdf .
6. MERCIER Clément, « Participation citoyenne et développement des communautés au Québec : enjeux, défis et conditions d'actualisation. » , Université di Québec en Outaouais, dirBOURQUE Denis , Séminaire sur la participation citoyenne et le développement des communautés le 4 avril 2008, tenu à l'initiative de la revue Développement social et de l'ARUC-ISDC n°8, janvier 2009, consulté le 21 novembre 2022, à 10 :25, in https://www.consortium-mauricie.org/file/aruc_seminaire-participation-citoyenne.pdf.
7. NDIAYE Abdourahmane ,“ Economie solidaire et démocratie participative locale », CAIRN . info, n° 11 éd l'harmattan, janvier 2010,p 73-92, consulté le 21 novembre 2022, à 10h24, In <https://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations-2010-1-page-73.htm>.
8. POURTOIS Hervé et PITSEYS John, « La démocratie participative en question » , La revue nouvelle, n° 7, 2017, consulté le 21 novembre 2022, à 10 :21, in <https://www.cairn.info/revue-nouvelle-2017-7-page-30.htm> .
9. WUHL Simon, « La démocratie participative en France : repères historiques », 2009 , consulté le 10 février 2023, à 11 :30 , In https://www.citego.org/bdf_fiche-document-308_fr.html .